



The First International Scientific Conference
Iraqi Academic Union / Center for Strategic and Academic Development
Under the Title "Humanities and Pure Sciences: Vision towards
Contemporary Education"

11-12 February 2019, University of Duhok - Iraq

المؤتمر العلمي الدولي الاول

نقابة الاكاديميين العراقيين / مركز التطور الاستراتيجي الاكاديمي

تحت عنوان "العلوم الانسانية والصرافة رؤية نحو التربية والتعليم المعاصرة"

12-11 شباط 2019م ، جامعة دهوك - العراق

<http://conference.iraqiacademics.iq/>

Arms race in the Arabian Gulf 1968- 1980
Dr. Mohammed Dakhil Karim , Dr. Shatha Faisal Raho
University of Al-Hamdaniya-Iraq

Abstract

The political variables in the Arabian Gulf, after the announcement of the British withdrawal in early 1968 from all regions Located east of Suez to Malaysia including the Persian Gulf, an important impact on the political realities of the region, which began a serious and rapid thrusts by the United States and the Soviet Union to bring their influence supplanted British influence which was for decades a sponsor of colonial interests in the East.Middle East and Persian Gulf and this trend was mainly the process of enormous armament led by our States to support its allies in the Persian Gulf, developments and projects raised about Gulf security system and regional differences in this respect, for the purpose of Application This trend has activated the gun trade in the Arabian Gulf region, dramatically, especially after the British withdrawal from the region's actual year end 1971, striking here size armament followed by countries of the region with a magnitude of actual disbursements relative to the size of these countries, most countries Small size, low population density, and studies have shown that the arms trade in the Arabian Gulf region, was of the most profitable activities globally.



سباق التسلح في الخليج العربي 1968-1980

أ.م.د. محمد داخل كريم أ.م.د. شذى فيصل رشو

جامعة الحمدانية / العراق

الملخص:

كان للمتغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي، بعد اعلان الانسحاب البريطاني مطلع العام 1968م من كل المناطق التي تقع شرق السويس وصولاً الى ماليزيا بما فيها الخليج العربي، اثراً مهماً على الواقع السياسي للمنطقة التي بدأت تشهد توجهات جديدة وسريعة من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي لإحلال نفوذهم محل النفوذ البريطاني الذي كان ولعقود طويلة راعياً للمصالح الاستعمارية في الشرق الاوسط والخليج العربي وقد تمثل هذا التوجه بشكل رئيس بعملية التسلح الهائلة التي قادتها الدولتين العظيمتين لدعم الدول الحليفة لها في الخليج العربي، يضاف الى ذلك التطورات والمشاريع التي طرحت بخصوص ايجاد نظام امني خليجي واختلاف وجهات النظر الاقليمية في هذا الصدد، ولغرض تطبيق هذا التوجه فقد نشطت تجارة السلاح في منطقة الخليج العربي، بشكل ملفت للنظر لا سيما بعد الانسحاب البريطاني الفعلي من المنطقة نهاية العام 1971م، والملفت للنظر هنا حجم التسلح الذي اتبعته دول المنطقة مع ضخامة الاموال المصروفة عليه قياساً بحجم هذه الدول، التي كان معظمها دولا صغيرة المساحة، وقليلة الكثافة السكانية، واثبتت الدراسات ان تجارة السلاح في منطقة الخليج العربي، كانت من أكثر النشاطات ربحاً على الصعيد العالمي.

المقدمة:

في 16 كانون الثاني 1968م اعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من شرق السويس وصولاً الى ماليزيا ويشمل ذلك منطقة الخليج العربي في مدة اقصاها نهاية العام 1971م، وفي اذار 1968م ابلغ وزير الخارجية البريطاني السير دوكلاس هوم مجلس العموم البريطاني تفاصيل هذا الانسحاب، وأكد في اعلانه ان هذا الانسحاب يعني نهاية امتياز بريطاني هام في منطقة حيوية من العالم استمر لعقود طويلة اقتضته طبيعة الظروف البريطانية والعالمية، وهو ما فتح المجال امام تطورات مهمة في هذا الجزء من الشرق الاوسط الذي يعني بطريقة اخرى تأثيراً كبيراً ومباشراً على الاوضاع العامة في المنطقة وعلى العلاقات الايرانية ودول الخليج العربية ولاسيما في مجال التسلح. وهو ما سنتناوله في بحثنا الاتي مع بيان اسباب هذا التسلح والظروف التي ساعدت عليه مع طبيعة ونوع التسلح وكمياته والاموال التي صرفت عليه والتنافس الذي دار حوله.

طبيعة التسلح والقدرات العامة لدول المنطقة:

نشطت تجارة السلاح في منطقة الخليج العربي، بشكل ملفت للنظر لا سيما بعد اعلان الانسحاب البريطاني من شرقي السويس عام 1968م، والملفت للنظر هنا حجم التسلح الذي اتبعته دول المنطقة مع ضخامة الاموال المصروفة عليه قياساً بحجم هذه الدول، التي كان معظمها دولا صغيرة المساحة، وقليلة الكثافة السكانية، واثبتت الدراسات ان تجارة السلاح في منطقة الخليج العربي، كانت من أكثر النشاطات ربحاً على الصعيد العالمي⁽¹⁾.



ودخلت الشركات العالمية في منافسة شديدة فيما بينها لتزويد دول المنطقة بالسلاح، وكانت نسبة التسليح من الشركات الأمريكية والأوروبية الغربية الأكثر من بين الشركات المنافسة⁽ⁱⁱ⁾، ويبدو ذلك واضحاً إذا ما علمنا أن نسبة استيراد الدول العربية مجتمعة خلال عقد السبعينات بلغت 62% من إجمالي صادرات الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، و49% من إجمالي صادرات الأسلحة البريطانية، و34% من إجمالي صادرات الأسلحة السوفيتية، و23% من إجمالي صادرات الأسلحة الفرنسية⁽ⁱⁱⁱ⁾، وكانت حصة دول الخليج العربي من هذه الصادرات تبلغ 90% من مجموعها^(iv)، أما الدول المصدرة للأسلحة فقد كانت بريطانيا تقف في مقدمتها لعقود طويلة حتى إعلان انسحابها^(v)، ليزير إلى الواجهة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللذان شكلا عماد التسليح في منطقة الخليج العربي، وكان لهذا التسليح وما تبعه من بعد عسكري تأثير كبير ومباشر في سياسة كل منهما تجاه دول المنطقة، وشكل أحد أكثر الأبعاد أثراً للصراع فيما بينهما^(vi).

ونتيجة لذلك فقد انقسمت دول المنطقة في تسليح قواتها وتطوير قدراتها العسكرية بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي^(vii)، فضلاً عن دول أخرى وبشكل أقل، فكانت إيران ومعظم الدول الخليجية قد اعتمدت في التسليح على الولايات المتحدة التي استغلت الظرف الصعب الذي وصلت إليه المنطقة اثر الانسحاب البريطاني وعملت على مد نفوذها وسيطرتها على المنطقة لتكون بديلاً عن النفوذ البريطاني وتحت ذرائع مختلفة كان أهمها الحد من النفوذ السوفيتي والمد الشيوعي^(viii)، أما العراق فقد اعتمد على الاتحاد السوفيتي في تسليح قواته كما عقدت الكويت أحياناً صفقات أسلحة مع الاتحاد السوفيتي^(ix). ومن جانب آخر فإن سياسة التسليح لقيت دعماً حكومياً كبيراً من قبل الدول الكبرى والدول المصنعة للأسلحة، كجزء من الصراع حول النفوذ والسيطرة على منطقة الخليج العربي، وللحصول على أعلى الأرباح ولتغطية العجز في الميزان التجاري للكثير من هذه الدول، ولتطوير القطاع الصناعي فيها^(x).

ونتيجة لذلك فقد دخلت المنطقة في دوامة التنافس والسباق للحصول على أكبر كمية من السلاح، لمواجهة المخاطر المحتملة التي قد يؤدي إليها الانسحاب البريطاني، والتحديات التي يمكن أن تنشأ بعد هذا الانسحاب بين إيران ودول الخليج العربي. ومن هذا القبيل فقد كانت واردات المنطقة بشكل عام من الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية فقط قيمته 158 مليون دولار، مطلع السبعينات، ثم ارتفع هذا الرقم عام 1974م ليصل إلى 6.2 مليار دولار^(xi)، كان نصيب إيران لوحدها الثلثين، أي ما يعادل 4.2 مليار دولار وذلك بسبب السياسة التوسعية التي سعى إليها محمد رضا شاه بهلوي شاه إيران ولتنفيذ رغباته وأطماعه في الخليج العربي والتي جاءت متوافقة منسجمة مع السياسة الأمريكية الجديدة بعد الانسحاب البريطاني^(xii).

القدرات التسليحية الإيرانية :

بناءً على ما تقدم فإن إيران كانت الدولة السبّاقة في منطقة الخليج العربي إلى انتهاج سياسة تسليح بعيدة المدى وطموحه، توازي طموحاتها التوسعية في المنطقة، ويرجع الاهتمام الإيراني بالصناعة العسكرية والتسليح إلى بدايات نشأة الدولة الإيرانية الحديثة، بل وقبل تسلم الأسرة البهلوية حينما عمل ميرزا محمد تقي خان فارهاني (1848-1851) الذي كان الصدر الأعظم أيام حكم نادر الدين شاه القاجاري^(xiii)، على تنفيذ برنامج إصلاح شامل في إيران شمل تقوية الجيش وسن قانون التجنيد الإجباري وإنشاء المعامل الحربية لصناعة السلاح واستقدام المدربين من إيطاليا وطلب مساعدات فنية في هذا المجال من فرنسا وإمبراطورية النمسا والمجر^(xiv). تبع ذلك ما قام به رضا شاه على تقوية الجيش وزيادة عدد أفرادها، عندما كان وزيراً للحربية أيام الحكم القاجاري بين عامي 1921-1923م، ثم رئيساً للوزراء بين عامي 1923-1925م^(xv).



وبطبيعة الحال فان هذا الاهتمام كان مرده الاهداف السياسية والاطماع الاستراتيجية البعيدة المدى والمتمثلة بمحاولة فرض الهيمنة الايرانية على منطقة الخليج العربي^(xvi)، وتعبير عملي على هذه السياسة، فان عدد القوات الايرانية التي بدأ رضا شاه بتشكيلها كانت تقدر بـ (40.000) مقاتل عام 1925م، وصلت الى (80.000) مقاتل عام 1930م، ما عدا قوات الجندومة والبالغة (12.000) رجل، والتي تم دمجها مع قوات الجيش العام 1941، ليصبح العدد الكلي (125.000) مقاتل^(xvii).

وفي بادئ الامر اعتمد رضا شاه على عدد من الدول لتطوير السلاح الايراني انذاك، ومنها ايطاليا الفاشية والمانيا النازية، فضلا عن قيامه بانشاء عدد من المصانع الخاصة لانتاج الاسلحة الخفيفة مطلع الثلاثينات، اضاف اليها بناء معامل لصيانة الطائرات في طهران، واخرى لصيانة السفن البحرية في مدينة المحمرة^(xviii). الا ان اجراءات الشاه العسكرية كانت بشكل عام متواضعة، حيث انهارت القوات الايرانية بسرعة كبيرة امام اجتياح القوات السوفيتية لشمال البلاد^(xix)، والقوات البريطانية لجنوبها وذلك اثناء الحرب العالمية الثانية وذلك في اب-ايلول 1941م^(xx).

وقد ادت هذه التطورات الى عزل رضا شاه ومجيء ابنه محمد رضا الذي بدأ خطوات جديدة لاعادة السلطة والقوة لدولته، وجاءت احداث سيطرة محمد مصدق على السلطة عام 1951م، لتعيد شاه ايران الى ذكريات الحرب العالمية الثانية حينما انهارت القوات الايرانية بسرعة، ولم يستطع عزل مصدق الا بانقلاب عسكري دبرته وكالة المخابرات المركزية الامريكية عام 1953م وبمشاركة بعض وحدات الجيش الايراني^(xxi)، وهو ما ادى الى زيادة اهتمام الشاه بالقوات المسلحة التي ارتفع عددها من (125.000) مقاتل، ليصل الى (190.000) مقاتل عام 1963م^(xxii).

وبدأ الشاه باعداد خطة طموحة لتطوير قواته بمختلف اصنافها، وحاول التنوع في مصادر التسليح، فكانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي اعتمد عليها منذ العام 1947م، والتي رأت في المطلب الايراني فرصة لدعم نفوذها في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي، بعد بروزها كدولة عظمى اثر الحرب العالمية الثانية^(xxiii)، فكانت موافقة الادارة الامريكية على برنامج المساعدات العسكرية لايران عام 1948م بداية التعاون ثم اقرار قاعدة الدفاع المشترك عام 1949^(xxiv)، وجاءت الاتفاقية الامنية التي وقعها شاه ايران مع الولايات المتحدة في العام 1959م، كبداية لتعاون عسكري كبير استمر خلال العقدين التاليين بين الطرفين^(xxv)، كذلك كانت المعاهدة محاولة امريكية لتغطية الخلل الذي تعرض له حلف بغداد بعد انسحاب العراق منه في نفس العام، وما كان مخطط لهذا الحلف من اهداف سياسية واستراتيجية بعيدة المدى، لا سيما فيما يخص مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة^(xxvi).

فضلا عن ذلك فقد كانت ثورة 1958م في العراق بحد ذاتها، عاملا مهما اضيف الى العوامل التي سعت اليها ايران والولايات المتحدة الامريكية لتطوير علاقتهما العسكرية، فقد ابدى شاه ايران تخوفا كبيرا من هذه الثورة واحتمالية تأثيرها على بلاده، وطالب رسميا الادارة الامريكية بتزويده بالسلاح الجديد والمتطور للوقوف امام التهديد القادم من العراق، كما ان الولايات المتحدة الامريكية رأت في النظام العراقي الجديد خطرا يهدد مصالحها في المنطقة، وقد ازداد هذا الاعتقاد وبعد انسحاب العراق من حلف بغداد، وتطور علاقته مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية مما حدا بالرئيس الامريكي انذاك جون كيندي الاعاز الى ادارته بتطوير وتحديث اسلحة الجيش الايراني^(xxvii).

وبدأت المساعدات والمنح والقروض الامريكية تصل تباعاً الى ايران حتى بلغت قيمة مجموع ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات عسكرية خلال فترة 1953-1970م، حوالي 2.3 مليار دولار^(xxviii)، وقد جاءت هذه الزيادة الكبيرة في المساعدات العسكرية الامريكية



لايران متزامنة مع اقرار البرلمان الايراني في كانون الاول 1965 من تخصيص مبلغ (400) مليون دولار لميزانية الدفاع، وتخصيص القسم الاكبر من هذا المبلغ لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية^(xxix)، وافق ذلك تدريب الولايات المتحدة لاعداد كبيرة من افراد القوات المسلحة الايرانية لغرض تطوير قدراتها القتالية والفنية، فقد تدرّب (469) ايراني في المعاهد الفنية الاميركية خلال الاعوام 1964-1972م، ووصل العدد الى (5954) متدربا ايرانيا عام 1977، اضافة الى ارسال الولايات المتحدة عددا كبيرا من الخبراء والمستشارين العسكريين الى ايران^(xxx).

وبعد اعلان الانسحاب البريطاني من الخليج العربي مطلع 1968م، اصبحت المنطقة تعيش في دوامة التغيير السريع ومحاوله إيجاد البدائل الممكنة، لا سيما وان الدول الخليجية لم تكن مهية سياسيا وعسكريا للحفاظ على امن واستقرار المنطقة، ولذلك ظهرت عدة مشاريع امنية^(xxxi)، تبنت الولايات المتحدة بعضا منها، ونتيجة لفشل هذه المشاريع رأت الولايات المتحدة ضرورة ملء الفراغ والحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة، وبسبب صعوبة تحقيق ذلك بالوجود العسكري المباشر اذنا، فقد اتجه التفكير السياسي الاميركي الى حل يعتمد على القوى المحلية الموالية للولايات المتحدة والغرب وقد عرفت هذه الاستراتيجية بمبدأ نيكسون، نسبة الى الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون (R. Nixon)^(xxxii).

وتعتمد هذه الاستراتيجية على تقليص الالتزامات والنفقات العسكرية الاميركية، عن طريق تقوية الحلفاء المحليين للولايات المتحدة وتسهيل حصولهم على الاسلحة والمعدات العسكرية، سواء كان ذلك على شكل مساعدات ومنح او مبيعات، وعدت الادارة الاميركية هذه السياسة افضل وسيلة لحماية مصالحها في المنطقة، واقل تكلفة من الناحيتين المادية والبشرية^(xxxiii)، وهذا ما اكده ملفن ليرد (M. Lerd) وزير الدفاع في حكومة نيكسون، بقوله "ان مساعدات السلاح الاميركية تشكل العنصر الاساس في سياستنا، وان اردنا الوفاء بالتزاماتنا ودعم حلفاءنا، يجب ان نقوم في الوقت نفسه بتقليص احتمال توريط وحدات مقاتلة ارضية اميركية"^(xxxiv).

واستنادا الى هذه السياسة، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على دول مؤيدة لها وللسياسة الغربية في منطقة الخليج العربي، كانت ايران والمملكة العربية السعودية في مقدمتها^(xxxv)، ومع استمرار التنسيق مع بريطانيا، وتهيئة الظروف الملائمة لدعم هاتين الدولتين. سعت بريطانيا والولايات المتحدة ومنذ اواخر الستينات الى تقريب وجهات النظر بين ايران والسعودية، وحل المشاكل العالقة بينهما^(xxxvi)، وفي هذا الصدد قال جوزيف سيسكو (J.Sesco) مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا "فكما هو واضح لنا مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية هامة جدا جدا، فلقد قررنا ان نسعى لتنشيط ومساعدة الدولتين الرئيسيتين في المنطقة، ألا وهما ايران والسعودية، وذلك لانه وبقدر ما ننجح في تشجيع التعاون بين هاتين الدولتين، فأتمهما تصبحان عنصرا هاما من عناصر الاستقرار، بعد خروج بريطانيا"^(xxxvii).

وفي ذات الوقت تعهدت الادارة الاميركية وعلى لسان رئيسها نيكسون، بالدفاع بشدة عن حلفاء الولايات المتحدة، ممن يحافظون على مصالحها في الخليج العربي والعالم، فيقول في ذلك "سوف نوفر درعا واقيا إذا ما هددت القوة النووية حرية دول متحالفة معنا، او دولة تعتبر بقاءها مسألة حيوية لأننا"^(xxxviii). وعلى هذا الاساس سعت الادارة الاميركية جاهدة الضغط على ايران لتحسين علاقتها مع دول الخليج العربي وحل المشاكل فيما بينها، ومنها الخلافات الحدودية المتعلقة بتحديد الجرف القاري والملاحة البحرية في الخليج العربي، وقضايا السيادة على بعض المناطق كفضية البحرين والجزر العربية الثلاث^(xxxix) وبدايات مجدية أكثر تهيئة ايران للعب دور أكبر في المنطقة من خلال دعمها عسكريا وتزويدها بالاسلحة المختلف والمتطور والعمل على منح ايران كل ما تطلبه من معدات واسلحة اميركية^(xl) وفي اطار هذا التوجه جاءت



زيارة شاه ايران الى واشنطن في كانون الثاني 1968م ومن بعده زيارة رئيس وزراءه امير هويدا في حزيران 1968م لتؤكد رغبة ايران في اقامة علاقات متينة مع الولايات المتحدة والطلب منها تزويد ايران بالمزيد من السلاح والاهتمام بامن الخليج العربي^(xli).

اعلن شاه ايران على اثر هذه الزيادات بان منطقة الخليج العربي سيحافظ عليها من خلال القوة العسكرية الايرانية التي ستحل محل الوجود البريطاني^(xlii) وفي مقابل ذلك اعربت الولايات المتحدة عن تأييدها للجهود البريطانية الرامية الى ترتيب اوضاع الخليج العربي قبل انسحابها منه وفيها العمل على قيام اتحاد امارات الساحل العماني واستقلال البحرين والسماح لايران باحتلال الجزر العربية الثلاث مقابل موافقتها على هذه التغييرات وعدم اثار المزيد من التوتر في علاقتهما مع دول الخليج العربي^(xliii).

في عام 1969م امر الكونغرس الامريكى نظاما جديدا اوقف فيه تزويد الدول الخليفة ومنها ايران بالاسلحة والمعدات العسكرية على شكل منح ومساعدات وقرر اللجوء الى سياسة المبيعات المباشرة او القروض العسكرية^(xliiv) وعلى هذا الاساس قام شاه ايران بزيارته الثانية الى واشنطن في تشرين الاول 1969م للتنسيق مع الادارة الامريكى بشأن المستجدات الاخيرة والاستمرار بتزويد ايران بالسلاح^(xlv). وكان رد فعل الادارة الامريكى متميز اتجاه ايران حيث اصدر الرئيس نيكسون قرارا استثنى فيه ايران من أي قرار قد يصدر يخص مبيعات الاسلحة الى دول العالم قد يؤدي الى تحديدها او وقفها او الغائها^(xlvi) وقد جاءت زيادة الرئيس نيكسون الى ايران في اواخر ايار 1972م لتؤكد استمرار الدعم الامريكى لايران والعمل على دعم قواتها العسكرية وتقوية دفاعاتها ففي تلك الزيارة اعلن نيكسون موافقته على بيع اية اسلحة تقليدية امريكى تطلبها ايران^(xlvii).

بدات ايران على اثر ذلك بشراء الكثير من الاسلحة والمعدات المتطورة والمعقدة؛ وبمبالغ كبيرة جدا وصلت قيمتها الاجمالية عام 1974 حوالي 2.4 مليار دولار ثم ارتفع الرقم الى 7.3 مليار دولار عام 1977م كانت قيمة المشتريات الايرانية من السلاح الامريكى فقط وصلت الى 12 مليار دولار بين عامي 1970-1977م^(xlviii).

وبذلك اصبحت ايران ومنذ هذا التاريخ تشكل الدولة الاولى من حيث مشتريات الاسلحة الامريكى وتجاوزت بذلك اقرب حلفاء امريكا من مشتري سلاحها واصبحت نسبة المشتريات الايرانية من مبيعات الاسلحة الامريكى الكلية تتجاوز الـ 50%^(xlix).

لقد كان للعلاقات المتميزة التي ارتبطت بها ايران مع الولايات المتحدة طيلة عهد محمد رضا شاه الاثر الكبير في حصول القوات الايرانية على كميات هائلة من العتاد والسلاح والى تطور كبير في قدراتها القتالية والدماغية، وشمل ذلك جميع اصناف القوات المسلحة الايرانية،^(l) غير ان شاه ايران لم يعتمد اعتمادا كلياً على الولايات المتحدة لتسليح جيشه وتطوير بلاده عسكرياً رغبة منه بتنويع سلاحه واعطائه قدرة قتالية وتقنية متنوعة كذلك خشيته من الاعتماد على مصدر واحد والخوف من انقطاعه وهذا ما حدث فيما بعد عندما اصدر الكونغرس الامريكى قرارا بقطع المساعدات العسكرية الى تركيا احتجاجاً على غزو القوات التركية جزيرة قبرص واحتلال الجزء الشمالي منها عام 1974^(li) ولهذا كانت هناك دول اخرى اعتمدت عليها ايران لتزويد جيشها وقواتها المسلحة الاخرى بالمعدات العسكرية كالاتحاد السوفيتي الذي بدات علاقته بايران تشهد تحسناً ملحوظاً منذ العام 1962م عندما رفض الشاه طلباً امريكياً بنصب صواريخ موجهة ضده تنطلق من الاراضي الايرانية وهو ما ادى الى قيام الشاه بزيادة الى موسكو وبعض دول اوربا الشرقية خلال العامين 1965-1966م وتوقيع لعدد من العقود العسكرية والتجارية^(lii) واستمر التعاون الايراني السوفيتي خلال السبعينات حتى بلغت قيمة المشتريات الايرانية من المعدات العسكرية السوفيتية حتى العام 1976 (611) مليون دولار^(liii).



وكانت بريطانيا الدولة الاخرى التي عمل شاه ايران على اقامة علاقات عسكرية معها والتي كانت كالولايات المتحدة مهمة بدعم ايران كجزء من السياسة الجديدة المزمع اتباعها بعد انسحابها من الخليج العربي وتميز التسليح البريطاني لايران في المجالين البري والبحري وبحلول عام 1978م كان لدى القوات اليرانية (760) دبابة من طراز (5/ Chiefan MK) و(250) دبابة اخرى بريطانية الصنع من طراز (Scorpion) مع بناء مصانع لصيانة هذه الدبابات^(liv).

اما في المجال البحري فان بريطانيا ساهمت بتطوير الاسطول الايراني منذ نهاية الاربعينات عن طريق تزويده بعدد من البارجات وكاسحات الالغام^(lv) ثم اضيف اليها اعداد اخرى من الحوامات الحديثة طراز هوفر كرفت (Hoover Craft)^(lvi) التي استعملتها ايران في احتلالها الجزر العربية الثلاث في 1971م ومع نهاية العام 1976م وصلت قيمة مبيعات الاسلحة البريطانية الى ايران اكثر من (600) مليون دولار^(lvii).

اضاف شاه ايران تنوعا مهما على تسليح قواته عندما ادخل فرنسا في قائمة مشترياته وبدا التعاون معها منذ العام 1970م بشراء عدد من طائرات السمتية وصواريخ الطائرات^(lviii) وتطورات العلاقات الايرانية الفرنسية في مجال التسليح بعد الزيارة التي قام بها شاه ايران الى باريس عام 1974م^(lix) واستمرار في سياسة التنوع في المصادر التسليحية اعتمد شاه ايران على ايطاليا التي اشترى منها عشرات الطائرات السمتية والصواريخ المختلفة الانواع^(lx) والمانيا الغربية التي حصل منها على مئات الالاف من البنادق الخفيفة والمدافع الرشاشة المتوسطة كذلك سويسرا في مجال الاسلحة الخفيفة والمتوسطة^(lxi).

واستنادا الى ما تقدم فان ايران ومع نهاية عهد الشاه محمد رضا بهلوي اصبح لديها جيشا ضخما باعداد افراده وكثرة تسليحه وصل الى (540.000) مقاتل^(lxii) مضافا اليه (214.000) مقاتل ينتسبون الى قيادة القوة الجوية وقيادة القوة البحرية والحرس الامبراطوري^(lxiii)، اما على صعيد التسليح، فقد امتلكت ايران (1236) طائرة توزعت بين (300) طائرة نوع F15، (250) طائرة فان phantom، و(177) طائرة F4E، و(140) طائرة F5E، و(100) طائرة F15، و(78) طائرة F14، و(64) طائرة C130، و(56) طائرة F14A و(18) طائرة F.27، و(42) طائرة مختلفة لنقل الوقود، اضافة الى (3410) دبابة مختلفة الانواع تألفت من (2300) دبابة طراز (Cheiftain)، و(460) دبابة M60، و(400) دبابة M.47، و(250) دبابة سكوربيون، وبضعة الالف من ناقلات الجنود، اما السلاح البحري فكان هناك (7) مدمرات طراز (spruance)، و(4) بوارج حربية، و(12) سفينة فرنسية طراز مومباتون، و(14) قارب هوم كرافت، و(31) قارب حراسة، وعشرات ناقلات الجنود وسفن الشحن، ويضاف الى هذه الاسلحة اسطول كبير من الطائرات السمتية موزعة بين اصناف الجيش المختلفة، واعداد كبيرة من المدفعية المختلفة الاحجام، والصواريخ باختلاف انواعها وبطاريات الرادار^(lxiv).

ولعل اخطر توجهات ايران التسليحية كانت في مجال امتلاك التكنولوجيا النووية، التي سعى اليها الشاه منذ العام 1976م عندما دخل في مفاوضات مع الادارة الامريكية لتزويده بها، غير ان المفاوضات توقفت بسبب الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، ورفض الرئيس الامريكي الجديد جيمي كارتر (J. Carter) (1976-1980) انتشار هذا النوع من الاسلحة الى دول العالم الثالث^(lxv)، الا ان ايران اصرت على حقها في الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة جدا^(lxvi)، واستمرت في السعي للحصول عليها من مصادر اخرى، ونجحت في بناء مفاعل نووي بواسطة المانيا الاتحادية بكلفة مليار دولار^(lxvii)، ومن ثم اشترت خمس محطات نووية من فرنسا قوة الواحدة منها (1000)



ميكواط، وبقيمة 1.2 مليار دولار، وفي اب 1978م وافقت الولايات المتحدة حسب ما ذكر احد الباحثين على بناء (8) محطات نووية بكلفة (20) مليار دولار^(lxxviii).

التسلح في الدول الخليجية العربية :

في مقابل عملية التسلح الكبيرة التي قامت بها ايران، فان دول الخليج العربي ادركت الاهمية الكبرى لمصادرها النفطية، وان انسحاب بريطانيا من المنطقة سيتيح لها فرصة تحسين قدراتها العسكرية والقتالية، لمواجهة اطماع ايران المستمرة، ولذلك سعت هذه الدول وبشكل رئيس العراق والسعودية، الى زيادة قدراتها العسكرية من السلاح والتدريب، والى تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول المتقدمة في مجال التسلح^(lxxix)، والتي حاولت وببشاش زيادة نفوذها وتأثيرها على دول الخليج العربي الغنية بالنفط وتزويدها بالاسلحة المختلفة، والسعي الى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة في مجال الاستثمار النفطي والتجارة مع دول المنطقة^(lxxx).

تسلح العراق :

كان العراق في مقدمة الدول العربية الخليجية في هذا المجال، لما يتمتع به من مميزات وامكانيات لا تقل اهمية عن ايران، في النواحي البشرية والاقتصادية والعلمية، وكانت القوات المسلحة العراقية من خيرة القوات العربية واولها تكويناً، وبدا الاهتمام بها بشكل بسيط مع قيام المملكة العراقية مطلع العشرينات، وشكل اكثر من صنف كالمشاة والمدفعية والدروع والقوة الجوية والبحرية، ومع الامكانيات المحدودة انذاك لهذه القوات ، فقد شارك العراق في معارك العرب مع اسرائيل للاعوام 1948م، 1967م، 1973م^(lxxxi).

بعد ثورة 14 تموز 1958م، بدأت القيادة العراقية الجديدة الخروج من هيمنة بريطانيا والدول الغربية، وتطلعت الى الاتحاد السوفيتي الذي وقف الى جانب حركات التحرر العربية، وبدأ التقارب العراقي-سوفيتي ينشأ بعد ان اعلن العراق انسحابه من حلف بغداد، وهو ما ادى الى تأييد كبير من قبل الحكومة السوفيتية للخطوة التي قام بها العراق^(lxxii)، مما فتح مجالاً واسعاً للتعاون العسكري بين البلدين واستجاب الاتحاد السوفيتي لطلب العراق بتزويده بسرب من طائرات ميغ 15، مع ارسال بعثة عسكرية من الخبراء والفنيين السوفيت لتدريب القوات العراقية، ومع مطلع الستينات استلم العراق سرباً اخر من طائرات ميغ 21 الحديثة الصنع انذاك^(lxxiii)، والشيء المؤكد هنا ان الاتحاد السوفيتي بهذا التنسيق العسكري مع العراق فتح باب لنفوذ في منطقة الشرق الاوسط، كالذي بداه مع مصر على اثر ثورة اكتوبر 1952م، لمواجهة النفوذ الغربي وهو ما ادى الى اشعال التنافس بين الكتلتين الراسمالية والاشتراكية في المنطقة^(lxxiv).

واصبحت سياسة العراق في مجال التسلح اكثر وضوحاً وتنسيقاً بعد عام 1968م ومجيء حزب البعث الى السلطة، وسياسته الخارجية في منطقة الخليج العربي القائمة على مواجهة الاطماع الايرانية فيه^(lxxv)، يضاف الى ذلك التغييرات الداخلية التي بدأ يشهدها العراق بعد زيادة ارقام الدخل القومي اثر زيادة اسعار النفط بعد عام 1973م وما نتج عنه من تطور اقتصادي اخذ يلمسه العراق^(lxxvi)، وبدأ منذ ذلك الوقت الارتفاع التدريجي في التخصيصات المالية لوزارة الدفاع، فقد ارتفع الرقم من (477) مليون دولار عام 1970م الى (509) مليون دولار عام 1972م ليصل عام 1974م اثناء تجدد المعارك بين الجيش العراقي والحركة الكردية المسلحة الى (1024) مليون دولار^(lxxvii)، الى جانب ذلك تآثر العراق بالمتغيرات الاقليمية التي شهدتها المنطقة، كالانسحاب البريطاني ومشاريع ملء الفراغ في الخليج العربي، ومحاوله ايران ايجاد دور



أكبر لها على حساب دول الخليج، وتطور الصراع العربي-الإسرائيلي ولهذا فقد بدأت الحكومة العراقية عملية اهتمام واسعة بالجيش وتطويره (lxxviii).

وبناء على ذلك فقد شهدت القوات المسلحة العراقية تطوراً متنامياً منذ مطلع السبعينات، حيث ارتفعت واردات الأسلحة المختلفة بشكل كبير وتضاعفت عاماً بعد عام، ومن خلال قراءة لنماذج هذه الأرقام خلال أعوام متفرقة نجد أن هذا التطور والنمو قد شهد تطوراً من حيث كمية السلاح وتنوعه ودرجة تقنيته الحديثة، إلى جانب زيادة القدرات التدريبية والفنية لمنتسبي القوات المسلحة، ففي مجال القوة الجوية وصل عدد الطائرات العراقية عام 1968م إلى (170) طائرة مختلفة الأنواع، وفي العام 1970م ارتفع عدد الطائرات التي حصلت عليها القوة الجوية العراقية إلى (213) طائرة، من مختلف الأنواع، واستمرت أعداد الطائرات العراقية بالزيادة، حيث وصل عددها إلى (250) طائرة عام 1975م (lxxix)، كذلك فقد أضيف لهذه القوة (69) طائرة سميكية، وكان أغلبها طائرات سوفيتية ثم أضيف إليها بعد منتصف السبعينات طائرات فرنسية (lxxx).

وفي مجال القوة البحرية، فقد بدأت بشكل بسيط بين عامي 1970-1971م، عندما حصل العراق على عدة قطع بحرية شملت (10) سفن لخفر السواحل و(12) زورق حربي، ثم ازداد عددها ليصل إلى (30) قطعة بحرية عام 1974م، توزعت بين (12) زورق حربي و (13) سفينة لخفر السواحل وكاسحتي الغام (lxxxi).

كذلك فقد اهتم العراق بصنف الدروع اهتماماً ملحوظاً، فقد استورد من الاتحاد السوفيتي الدبابات بأنواعها المختلفة، والتي وصل عددها إلى 1300 دبابة عام 1975، من الأنواع T 34 و T.54، إضافة إلى BT. 76 و M. 24 (lxxxii). وأضيف إليها أعداد كبيرة من ناقلات الجنود المدرعة، منها (700) ناقلة طراز ABCS. 700، و (600) ناقلة طراز BTR (lxxxiii).

الجدير بالإشارة هنا أن الأعداد والأرقام التي ذكرت عن التسليح في العراق، ولكافة أصناف القوات المسلحة لم تعبر عن الموجود الكامل لهذه القوات، بالنظر لسرية الكثير منها، وعدم صدور احصائية رسمية عنها، وإن ما ذكر في المصادر المختلفة كان مبنياً على بعض ما نشر في العقود، وعلى التخمين والتوقع بالنسبة لطلبات أخرى (lxxxiv)، غير أن الشيء المؤكد هنا، أن العراق وطيلة عقد السبعينات اعتمد بشكل رئيس على السلاح السوفيتي، الذي شكل 75% من مخزون السلاح العراقي (lxxxv)، ومع ذلك فقد أضاف العراق، ولاسيما بعد عام 1977م مصادر أخرى لتسليحه لمواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات العسكرية من الاتحاد السوفيتي، ومن بين الدول التي اعتمد عليها في ذلك المجال البرازيل وإيطاليا وأسبانيا وفرنسا (lxxxvi).

تسليح المملكة العربية السعودية :

أما فيما يخص الدولة الثالثة في مجال التسليح في الخليج العربي، فقد كانت المملكة العربية السعودية، والتي لم تكن حتى وقت قريب، من الدول العسكرية المهمة في المنطقة، ويعود السبب في ذلك إلى قلة قدراتها البشرية والعسكرية، وعدم وجود سياسة عسكرية واضحة لديها (lxxxvii)، غير أن الاهتمام الأمريكي بتسليح السعودية بدأ يظهر بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، فقد وصلت السعودية في تموز 1943 بعثة عسكرية أمريكية لتدرس احتياجات المملكة من السلاح، تلا ذلك وصول أول بعثة تدريب عسكرية في نيسان 1944، لتكون نواة اليهود العسكري الأمريكي في السعودية (lxxxviii). ومع تطور أحداث الحرب العالمية الثانية على الجبهة الآسيوية لا سيما مع اليابان، فكرت الولايات المتحدة في بناء قاعدة جوية في المنطقة العربية، ووقع الاختيار على مدينة الظهران السعودية القريبة من آبار النفط في شرق المملكة العربية



السعودية، وانتهى العمل ببناءها عام 1946م، بعد الاتفاق مع الجانب السعودي على تاجيرها دوريا كل ستة اشهر^(lxxxix)، في الخمسينات ازدادت حاجة الولايات المتحدة لهذه القاعدة بعد زيادة التنافس العسكري بينها وبين الاتحاد السوفيتي، وما اثاره القادة العسكريون السوفيت في المؤتمر الذي عقدته قيادة اركان الحرب السوفيتية عام 1948م، من احتمالية شن هجوم مفاجئ على الخليج العربي، اذا ما هددت القواعد الغربية فيه الامن القومي السوفيتي^(xc)، ولذلك فقد وقعت اتفاقية بين الولايات المتحدة والسعودية عام 1951م، على استخدام قاعدة الظهران للاغراض العسكرية، مقابل تقديم الولايات المتحدة الدعم العسكري للسعودية^(xci)، واستمر العمل بهذا الاتفاق حتى العام 1962م، عندما اعلنت السعودية عن عزمها عدم تجديد الاتفاقية، بسبب الرفض الشعبي لها^(xcii)، الا انه عمليا كانت الولايات المتحدة تستخدم القاعدة في الحالات الطارئة والاستثنائية^(xciii).

ومن جانب اخر فقد كانت هناك محاولات من قبل الاتحاد السوفيتي لاقامة علاقات عسكرية مع السعودية، ودول سوق السلاح الخليجي، بعد نجاح السوفيت بتزويد عدة دول في الشرق الاوسط بالسلاح كالعراق ومصر وسوريا^(xciv)، وقدم عرضاً لتزويد السعودية بالسلاح، على غرار العقد المبرم مع مصر 1955م، غير ان الملك سعود (1953-1964) رفض العرض الذي كان الاول والاخير من الاتحاد السوفيتي، ويبدو واضحا التأثير الامريكى على القرار السعودي في رفض العرض^(xcv)، وبشكل عام كانت القوات السعودية بجميع اصنافها حتى اوائل الستينات، ضعيفة التسليح والتدريب وقليلة الكفاءة، وكانت حرب اليمن^(*) احد الاسباب الرئيسية التي دعت الحكومة السعودية بتطوير قدراتها العسكرية، وما نتج عن هذه الحرب من تدخل عسكري كبير للقوات المصرية، والتي كانت تعتمد على السلاح السوفيتي، وهذا ما جعل الولايات المتحدة ترغب في ارسال مزيد من الاسلحة الى السعودية لمواجهة هذا التحدي، ونتيجة لهذا التصريح فقد وصلت اعداد من الطائرات الامريكى الى السعودية في تشرين 1962م، للقيام بمناورات جوية فوق منطقتي الرياض وجدة^(xcvi).

وجاءت المتغيرات الكبيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي واخر الستينات، بعد قرار الانسحاب البريطاني وزيادة الاطماع الايرانية في الخليج العربي، وهو ما جعل من الحكومة السعودية تبدي اهتماما اكبر بالجانب العسكري^(xcvii)، فارتفعت المخصصات المالية لوزارة الدفاع السعودية، وتسليح القوات المسلحة من (20) مليون دولار عام 1963م الى (346) مليون دولار عام 1969م، وبما يعادل 24.8% من الدخل القومي السعودي^(xcviii)، وبدأت عمليات تسليح الجيش السعودي بالتزايد، فارتفع عدد الطائرات الامريكى طراز F.4 وهنتر وطائرات الاستطلاع من (20) طائرة عام 1968م، الى (75) طائرة عام 1971م^(xcix)، ثم ارتفع العدد الى (178) طائرة عام 1975م^(c)، وازدادت القطع البحرية السعودية من (6) سفن لحفر السواحل، وسفينة دورية واحدة عام 1971م، لتصبح (20) سفينة مختلفة الانواع عام 1974م^(ci)، اما على صعيد القوات البرية فقد زودت بـ (35) عربة مقاتلة طراز A. 47، و (60) عربة طراز M.41^(cii)، وتم اسنادها بـ (30) طائرة سميية من انواع مختلفة^(ciii)، ورافق هذا التوسع في مجال التسليح السعودي، زيادة في المخصصات المالية الخاصة بذلك، التي اصبحت عام 1971م تقدر بـ (236) مليون دولار وارتفع الرقم الى (674) مليون دولار عام 1972م، ليقفز الى (1515) مليون دولار عام 1974م^(civ)، واستمرت الزيادة في هذه المخصصات حتى وصلت عام 1979م الى اكثر من 8.5 مليار دولار^(cv).

ووضعت وزارة الدفاع السعودية، خططا مستقبلية لتطوير القوات المسلحة بكافة اصنافها، شملت زيادة المخصصات والتسليح المختلف الانواع وتطوير قدرات الصنوف العسكرية من خلال التدريب والمشاركة الفعالة في المناورات العسكرية وزيادة البعثات التدريبية لمتسبهيها، وكذلك وضعت اجراءات وخطط اخرى، جرى الاتفاق عليها لتطبيقها في المستقبل القريب^(cvi).



وكان من بين اهم الامور التي شملت تطوير القدرات العسكرية السعودية عقد الاتفاقية الامريكية لعام 1974م، التي تضمنت العديد من الفقرات التي تؤكد على دعم الولايات المتحدة للسعودية وتزويدها بالاسلحة الحديثة والمتطورة، فضلا عن تطوير التعاون في المجالات السياسية والعسكرية^(cvii)، واصبحت بذلك المملكة العربية السعودية حليفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة، وعملت الادارات الامريكية المختلفة بكل جدية على دعمها لتكون مركزا للنفوذ الغربي في الخليج العربي، وبالمقابل فان السعوديين ادركوا اهمية الولايات المتحدة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ولم تشهد هذه العلاقة توترا الا ضمن اطار العلاقات العربية-الامريكية^(cviii).

تسليح الكويت :

ومن بين الدول الخليجية الاخرى التي حاولت صياغة سياسة عسكرية متوازنة تحافظ على امنها واستقلالها هي الكويت، التي لم تكن من الدول الخليجية التي اتبعت سياسة تسليح كبيرة، الا انها قامت ببعض الاجراءات العسكرية التي اريد منها التماشي مع التطوير العسكري في المنطقة، ولهذا نلاحظ ان المخصصات المالية لوزارة الدفاع الكويتية والقطاع العسكري بدأت تشهد تزايد ملحوظا من العام 1970م عندما كانت الموزانة المالية لهذا العام تقدر بـ (88) مليون دولار، ارتفعت في العام التالي الى (103) مليون دولار، لتقفز في العام 1974م الى (389) مليون دولار^(cix).

وفي اواسط العام 1975م قام وفد عسكري كويتي بزيارة رسمية الى الاتحاد السوفيتي وتم التوقيع هناك على صفقة اسلحة كبيرة من الدبابات والمدافع المختلفة وصواريخ الطائرات وبقيمة تجاوزت المليار دولار، وعلى الرغم من تخوف الحكومة الكويتية من ردود الافعال العربية والدولية لهذه الصفقة، الا ان الطرفين توصلا في كانون الثاني 1976م الى اتفاق نهائي حولها^(cx).

الخلاصة والاستنتاجات :

كان مجال التسليح في الخليج العربي، احد العوامل المهمة التي اثرت تأثيرا مباشرا على الامن في المنطقة، وهو بتعبير ادق صراع بين القوى العظمى، وقد ارتبط ذلك بالسعي الى الاستقرار في المنطقة حسب راي البعض، بينما اشار اليه البعض الاخر بانه احدى علامات هيبة الدول لبطس نفوذها وسلطتها على حدودها الاقليمية وكسب احترام الدول المجاورة والمجتمع الدولي، غير انه من جهة اخرى يعد عاملا مهما من عوامل نشوب الصراعات والحروب بسبب اختلاف الرؤى السياسية لدول المنطقة، واختلاف ايدولوجيات الدول التي تزودها بالاسلحة.

ويمكن القول اخيرا برنامج التسليح الذي انتهجته ايران ودول الخليج العربي، قد افرز حالة من الحرب المحلية الغير مباشرة، او ما قد اصطلح عليه الحرب بالوكالة، فعلى سبيل المثال وجد العراق وايران نفسيهما يخوضان حربا بالنيابة عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اثناء اندلاع المعارك في شمال العراق بين الحكومة المركزية والحركة الكردية المسلحة حتى العام 1974م، وما نشر عن حصول الاكرد على اسلحة امريكية عن طريق ايران، ومواجهتها الجيش العراقي المزود بالاسلحة السوفيتية، كذلك الحال في دعم الولايات المتحدة للسعودية وتزويدها بالاسلحة بعد اشتراك القوات المصرية المزودة بالاسلحة السوفيتية، في حرب اليمن عام 1962م، وهو ما اعتبر تدخلا سوفيتيا في المنطقة.

وخلاصة القول ان التسليح الايراني الهائل جعل من الاطراف الخليجية الرئيسة لا سيما العراق والسعودية تشعر بالقلق مما دفعها الى السعي وراء شراء الاسلحة، كذلك فان شكوك العرب في التسليح الايراني وربطه بالخطط الامريكية لاحتلال منابع النفط في منتصف السبعينات، ادى الى محاولتها هي الاخرى بناء قوة عسكرية لمواجهة هذا الخطر وبالتالي فان هذا السباق لم يخلق الاجواء الملائمة في العلاقات الايرانية-الخليجية بشكل عام.



الهوامش :

- (¹) Cordesman, Op .cit, P. 483.
- (²) صحيفة الانباء، الكويت، 24 كانون الاول 1977م.
- (³) توم غير فاسي، ترسانة الديمقراطية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، (بغداد، 1984)، ص94.
- (⁴) بيرجر ليفرد، "العلاقات الدولية للعالم الثالث"، مراجعة: مُجّد يوسف علوان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، جامعة الكويت، يوليو/تموز، 1978م، ص122.
- (^v) هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط 1955-1975، ترجمة: عبد الله اسكندر، (بيروت، 1980)، ص19.
- (^{vi}) مُجّد جاسم مُجّد الندوي، امن الخليج العربي دراسة في صراع القوتين العظميين في الخليج العربي 1968-1979، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1986، ص25؛ سامي منصور، تجارة السلاح في العالم الثالث، (القاهرة، 1979)، ص35.
- (^{vii}) معلومات اوفر عن هذا التسليح وبناء قدرات دول الخليج العربي العسكرية، انظر: Alvin J. Cottrell, Robert J. Hanks and Frank T. Bray, "Military Affairs in the Persian Gulf", in Mallcolm yapp, British Policy in the Gulf, (London, 1980). P.P. 149-175.
- (^{viii}) دانكوس، المصدر السابق، ص26.
- (^{ix}) فكرت نامق، "الاستراتيجية الامركية المعاصرة في الخليج العربي"، مجلة الامن القومي، العدد 2، بغداد، 1983، ص55.
- (^x) ميكائيل ت. كلير، "الاقتصاد السياسي لمبيعات الاسلحة الامريكية الى ممالك الخليج العربي"، ترجمة بيار عقل، مجلة دراسات عربية، العدد 9، السنة 10، بيروت، تموز، 1974، ص ص 122-130.
- (^{xi}) Edward M. Kennedy, "The Persian Gulf Arms Race or Arms control", Foreign Affairs, vol. 54, october, 1975, p. 26; كريستوفر بين، "الاقتصاد السياسي لصفقات التسليح في منطقة الخليج العربي افاقه ومخاطره"، صحيفة الانباء، الكويت، 21 كانون الثاني 1978.
- (^{xii}) خضر، "الصراع الدولي في الخليج العربي"، ص46.
- (^{xiii}) يعد فارهاني من الشخصيات الايرانية البارزة في تاريخ ايران، ومنحه ناصر الدين شاه (لقب امير كبير)، وسعى الى تطوير ايران في كافة المجالات حتى وصف بانه من اعظم الشخصيات الايرانية، انظر: لوريمر، المصدر السابق، ج5، ص2882.
- (^{xiv}) للتفاصيل عن هذا البرنامج انظر: علي خضير عباس المشايخي، ايران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1987، ص ص 118-134.
- (^{xv}) خليل علي مراد، "مصادر التسليح الايراني، 1946-1979م"، في: عبد الجبار ناجي و خليل علي مراد، مصادر التسليح الايراني 1946-1985م دراسة وثائقية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، الرقم 79، جامعة البصرة، 1986، ص7.
- (^{xvi}) المصدر نفسه، ص5.



- (^{xvii}) J.C.Hurewitz, Middle East politics, the Military dimension, (London, 1969), p. 272.
- (^{xviii}) Chubin, Irans Security , p. 66.
- (^{xix}) M. Rezun, The Soviet Union and Iran, soviet policy in Iran from the beginnings of the pahari dyrasty Until the soviet Invasion in the 1941, (Geneve, 1981), p. 9.
- (^{xx}) رمضاني، سياسة ايران الخارجية 1973-1941، ص48.
- (^{xxi}) دراسات عن ايران، ج2، منشورات معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، (الجامعة المستنصرية، د. ت)، ص1.3؛ محمد وصفي ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1980، ص ص 30-41.
- (^{xxii}) دراسات عن ايران، ج2، منشورات معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، (الجامعة المستنصرية، د. ت)، ص1.3؛ محمد وصفي ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1980، ص ص 30-41.
- (^{xxiii}) هنر فورتيك، "سياسة ايران ازاء الخليج العربي في السبعينات"، في: مجموعة باحثين، الخليج العربي والعالم الخارجي، اعمال الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية في لندن، (البصرة، 1987)، ص344.
- (^{xxiv}) مراد، مصادر التسلح الايراني، ص11
- (^{xxv}) فورتيك، المصدر السابق، ص345؛ جاءت هذه الاتفاقية تنفيذا للاعلان الذي توصلت اليه الولايات المتحدة الامريكية وايران في 28 تموز عام 1958م ، واطلق عليه الاتفاق الامريكي - الايراني للتعاون من اجل الارتقاء بالوضع الامني والدفاع عن الاعضاء المشاركين في حلف بغداد ووقع عليه الطرفين في 5 اذار عام 1959 انظر:
- Ralph H.Magnas, Documents on the Middle East ,U.S.A. in Terests in the Middle East , (U.S.A.,1969) ,P.83.
- (^{xxvi}) J. C. Camphell, defence of the Middle East, Problems of American policy, (New york, 1960), p. p. 49-62.
- (^{xxvii}) النداوي، امن الخليج العربي، ص33.
- (^{xxviii}) R. K. Ramazani, "Iran and United States, an Experiment in Enduring Friendship", Middle East Journal, vol. 30, No. 3, Summer, 1976, p. 327.
- (^{xxix}) Chubin & Zabeh, op. cit. P. 202.; Cottrell,op.cit,p.401.
- (^{xxx}) مراد، مصادر التسلح الايراني، ص13
- (^{xxxi}) سنتناول هذه المشاريع بالتفصيل في الصفحات اللاحقة.



- (xxxii) غسان عطية، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، (بغداد، 1980)، ص 14؛ اما بالنسبة الى هذه الاستراتيجية فقد كانت عبارة عن مجموعة من الافكار والمبادئ والتصورات التي طرحها نيكسون في خطبه ومؤتمراته الصحفية خلال الاعوام 1969-1971م، بعد اخيار التدخل العسكري في فيتنام، للتفاصيل: انظر: ف. برودوين، م. سلدن، السر المعروف، مبدا نيكسون وكينسنجر في اسيا، ترجمة: احمد طربين ونصير عازوري، (بيروت، 1974)، ص ص 79-171.
- (xxxiii) علي، امن الخليج العربي، ص 134.
- (xxxiv) كلير، المصدر السابق، ص 131.
- (xxxv) رأفت غنيمي الشيخ، "مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي"، ضمن اعمال الندوة العلمية العالمية الرابعة التي اقامها مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1981م، ص 19؛ كلير، المصدر السابق، ص 128.
- (xxxvi) عطية، المصدر السابق، ص 14.
- (xxxvii) نامق، المصدر السابق، ص 58؛ الندوي، امن الخليج العربي، ص 49.
- (xxxviii) الندوي، المصدر السابق، ص 51.
- (xxxix) عبد الله النفسي، "ميزان القوة من واقع التسليح في منطقة الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 37 القاهرة، 1974، ص 100؛ بوريل الخليج العربي ص 54-59؛ ويمكن الرجوع الى تفاصيل هذه الاحداث في الفصل الثاني من الاطروحة.
- (xl) Merip Reports , no 51, october, 1979, p.15
- (xli) رمضاني، سياسة ايران الخارجية، ص 384.
- (xlii) نصر الله فاطمي، دور الولايات المتحدة في متغيرات الشرق الاوسط وايران، منشورات وزارة الخارجية دولة الامارات العربية المتحدة، الدورة الدبلوماسية الثامنة، (ابو ظبي، 1980)، ص 211.
- (xliii) B.D.William, "Yesterday and tomorrow in the Gulf" Middle East journal, vol 23 No 2 spring 1969, p.155 .
- (xliv) Ramazani, Iran and the united states , p ,328 .
- (xlv) نامق، المصدر السابق، ص 58 .
- (xlvi) مراد مصادر التسليح الايراني، ص 11.
- (xlvii) مراد، مصادر التسليح الايراني، ص 11؛ ويمكن الاشارة هنا الى ان العلاقة الشخصية التي كانت تربط شاه ايران بالرئيس نيكسون والى مساهمة الشاه في تمويل حملة نيكسون في الانتخابات الامريكية لعام 1968م كانت وراء هذه العلاقة المميزة؛ Ramazani Iran and the United States, p.330
- (xlviii) مذكرات شاه ايران المخلوع، ترجمة واصدار مركز الدراسات للخليج العربي، جامعة البصرة، 1980، ص 106 .



(^{xliv}) الندائي، امن الخليج العربي، ص 33؛ قدم مركز المعلومات في وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) احصائية لمستوردي السلاح الامريكي حتى العام 1973م اوضح فيه ان ايران تستورد ما قيمة 2.106.500.000 دولار مقابل (350) مليون دولار لمانيا، و (197) مليون دولار لاسرائيل، (181) مليون دولار لتركيا. انظر: الجبهة الشعبية في البحرين الصراع على الخليج العربي دراسة اقتصادية سياسية لمشروع الامن الخليجي (بيروت، 1978)، ص 91.

(^l) يمكن الرجوع الى الاعداد الكاملة لهذه الاسلحة في: مراد مصادر التسلح الايراني، ص ص 7-18.

(^{li}) Ralph Joseph "will Iran diversify its arms supplies" the Middle East No 24, 1976, p. 18

(^{lii}) سلمى حداد، المساعدات الامريكية العسكرية لايران، (بيروت، د.ت) ص 93.

(^{liii}) الندائي، امن الخليج العربي، ص 62.

(^{liv}) مراد، مصادر التسلح الايراني، ص 15.

(^{lv}) المصدر نفسه ص 16.

(^{lvi}) chobin & zabih, op, cit . 202 .

(^{lvii}) الندائي، امن الخليج العربي، ص 63.

(^{lviii}) حداد، المصدر السابق، ص 93.

(^{lix}) الكبيسي، "ايران عصا الامبريالية". ص 59.

(^{lx}) حداد، المصدر السابق، ص 92.

(^{lxi}) الندائي، امن الخليج العربي، ص 62.

(^{lxii}) مذكرات شاه ايران المخلوع، المصدر السابق، ص 106.

(^{lxiii}) مجلة العربي، العدد 245، الكويت، نيسان 1979م، ص 65.

(^{lxiv}) تفاصيل هذه الاسلحة ومناقشتها ومواصفاتها، انظر: محمد وصفي ابو مغلي، العلاقات الايرانية الامريكية و الخليج العربي 1941-

1979م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة ايران والخليج العربي، جامعة البصرة، 1982، ص ص 21-25؛ مراد، مصادر

التسلح الايراني، ص ص 7-18.

(^{lxv}) ابو مغلي، المصدر السابق، ص 30.

(^{lxvi}) صحيفة اطلاعات، افشار 15270، تهران 8، فوردين 2536 هـ. ش.

(^{lxvii}) ابو مغلي، العلاقات الايرانية-الامريكية، ص 34.

(^{lxviii}) الكبيسي، المصدر السابق، ص 59. ليس هناك دليل رسمي يؤكد موافقة الولايات المتحدة على بناء محطات نووية في ايران خلال هذه

الفترة، وذلك بسبب تعرض نظام الشاه الى اضطرابات داخلية كبيرة تطورت الى ثورة شعبية اثار نظام الشاه على اثرها وذلك في شباط

1979م، ويمكن ان تكون الموافقة هنا شكلية او وعدا لإنشائها في المستقبل.



- (^{lxxix}) ديل آر. تاهنتين، التسليح في الخليج العربي، ترجمة: علي عجيل منهل وعادل يوسف سلمان، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، الرقم 2، جامعة البصرة، 1978م، ص 2.
- (^{lxxx}) للتفاصيل: غسان ابراهيم، مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978، ص ص 381-389.
- (^{lxxxi}) تفاصيل التطور التاريخي للجيش العراقي ودوره في القضايا العربية، انظر: فاضل البراك، "صفحات من التاريخ العسكري للجيش العراقي"، مجلة افاق عربية، العدد 9، بغداد، 1979، ص ص 140-145.
- (^{lxxxii}) مصطفى النجار، "العلاقات الدولية لروسيا والاتحاد السوفيتي بالخليج العربي"، مجلة الخليج العربي، العدد 2، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1975م، ص 46.
- (^{lxxxiii}) Shahram Chubin, Security in Gulf, Role of Outside powers, (London, 1981), P. 79.
- (^{lxxxiv}) الندائي، امن الخليج العربي، ص 82.
- (^{lxxxv}) فاصيل هذه السياسة، انظر: المشهداني، الاستراتيجية الاستعمارية في الخليج العربي، ص 164 وما بعدها.
- (^{lxxxvi}) تفاصيل التطور الاقتصادي وزيادة مدخولات العراق، انظر: الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والاعلام، التطور الاقتصادي في العراق بعد السابع عشر من تموز، ط2، (بغداد، 1973).
- (^{lxxxvii}) Kennedy, op. Cit, p. 25.
- (^{lxxxviii}) صحيفة الثورة، بغداد، 11 كانون الثاني 1977م؛ صحيفة الجمهورية، بغداد، 10 تشرين الاول 1977م.
- (^{lxxxix}) تاهنتين، المصدر السابق، ص 49؛ Joseph, will Iran diversify, p. 19.
- (^{lxxx}) المصدر نفسه، ص 34.
- (^{lxxxii}) المصدر نفسه، ص 44.
- (^{lxxxiii}) تاهنتين، المصدر نفسه، ص 37.
- (^{lxxxiv}) انظر: التعليق الملحق بكتاب: تاهنتين، المصدر السابق، ص 58.
- (^{lxxxv}) الندائي، أمن الخليج العربي، ص 142.
- (^{lxxxvi}) صحيفة الثورة، بغداد، 7 كانون الثاني، 1980.
- (^{lxxxvii}) اديب دويلشة، "المملكة العربية السعودية والامن"، صحيفة القبس، الكويت، 24 كانون الثاني 1958م.
- (^{lxxxviii}) العطية، الولايات المتحدة، ص 6.
- (^{lxxxix}) J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Adocumentary Record, Vol. 11, (New York, 1972), p. 324;



ولمزيد من التفاصيل عن مميزات ودوافع انشاء القاعدة، راجع: خليل علي مراد، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، جامعة البصرة، 1980، ص ص169-170.
(^{xc}) الندوي، امن الخليج العربي، ص28.

(^{xi}) Camphell, op. Cit, p. 185.

(^{xcii}) الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الامن العامة، تحديات الامن الداخلي، بغداد، 1979م، ص85.

(^{xciiii}) الندوي، امن الخليج العربي، 29.

(^{xciiv}) فريد هوليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ط2، ترجمة محمد الرميحي، (الكويت، 1977)، ص66.

(^{xciv}) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ 1945، (بيروت، 1980)، ص287.

(*) كانت الحرب الاهلية في اليمن الشمالي عام 1962م، احدى نتائج الحكم الملكي منذ عهد الامام يحيى حميد الدين 1905-1948م، وعهد الامام احمد (1948-1962م) والامام محمد البدر 1962م، الذي تميز بالتخلف وانعزال اليمن عن التطور العالمي وهو ما ادى الى قيام تنظيمات سياسية وطنية وقومية منذ الاربعينات والعمل على اسقاط هذا النظام ثم تطورت هذه التنظيمات مطلع الستينات متأثرا بالتيار القومي المدعوم من مصر، واستطاعت في ايلول 1962 اسقاط النظام واعلان الجمهورية العربية اليمنية. للتفاصيل راجع: ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، (جامعة الموصل، 1987)، ص ص 209-213؛ ادجار اوبالانس، الحرب في اليمن، ترجمة عبد الخالق محمد لاشين، (الدوحة، 1985)، ص 25-76.

(^{xci}) Magnas, op.cit, p. 113 العدد ؛ المستقبل العربي، العدد 40، السنة 5، بيروت، حزيران، 1982، ص74.

(^{xci}) دويشة، المصدر السابق، ص59.

(^{xci}) Nadav Safran, Saudi Arabia, The Causes Quest for Security, (London, 1985), p. 182.

(^{xci}) تاهنتين، المصدر السابق، ص50.

(^{ci}) المصدر نفسه، ص50.

(^{ci}) تاهنتين، المصدر السابق، ص45.

(^{ci}) المصدر نفسه، ص38.

(^{ci}) المصدر نفسه، ص40.

(^{ci}) Kennedy, op. Cit, p. 25.

(^{ci}) Safran, op. Cit, p.183.



^(cvi) للتفاصيل عن هذه الخطط، انظر: سالم محمد بديوي الكبيسي، المملكة العربية السعودية ودورها في الامن القومي العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1989، ص ص 321-322.

^(cvii) تفاصيل هذه الاتفاقية، انظر: H. D. Stephen, "Joint Economic Commission As Instrument of u. s. policy in the Middle East", Middle East Journal, January, 1978, p. p. 18-20

^(cviii) جوزيف توينام، "توقعات الامدادات النفطية وسياسة الطاقة الدولية الامريكية"، ترجمة هاشم كاطع لازم، في: العلاقات الدولية للولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي، مجموعة بحوث مترجمة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة، الرقم 70، جامعة البصرة، 1983، ص 71؛ وجوزيف توينام هو وكيل مساعد وزير شؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا الامريكي والبحث اعلاه بيان قدمه للجنة الفرعية الخاصة بالكونغرس لشؤون اوربا والشرق الاوسط في 1 تموز 1980م.

^(cix) Kennedy, op. Cit, p. 25.

^(cx) الندوي، امن الخليج العربي، ص 143.